

كتاب

الرد في صفع عمر

تأليف

العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير

أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على

الشيخ محمد محمود بن التلاميذ

التركزي الشنقيطي

القائل بصرف

عمر

ويابة البراهين الأدبية * في الرد على الحماسة التكر

« حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه »

(طبع بمطبعة الموسوعات بشارع باب الحلق بمصر)

« لصاحبها اسماعيل حافظ الخير بالمحاكم الأهلية »

كتاب

الرد في صنع عمر

تأليف

العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير

أحمد بن الأمين الشنقيطي في الرد على

الشيخ محمد محمود بن التلاميذ

التركزي الشنقيطي

القائل بصرف

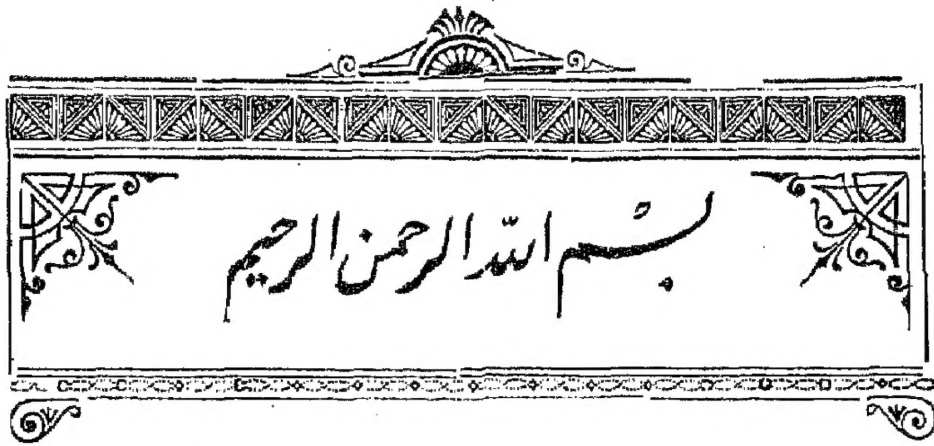
عمر

ويابة البراهين الأدبية * في الرد على الحماسة التركزية

« وحقوق الطبع محفوظة لمؤلفه »

(طبع بمطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر)

« لصاحبها السماعيل حافظ الخير بالمحكمة الأهلية »



الحمد لله الذي تفضل وانعم * وعلم الانسان ما لم يعلم * لا تعدد آلاؤه * ولا تحفى
نعماؤه * أرسل رسوله الامين * بلسان عربي مبين * صلى الله عليه وآله واصحابه
والتابعين * نحمده تعالى ونستغفره * واستهديه ونستنصره * ونسأله أن يمننا من كل
ضرر * كما منع من الصرف (عمر) * وبعد فقد الفت رسالة انيقه * ذات الفاظ رقيقة *
ومعان دقيقة * عازيا ابحاثها لكل امام * بلغ في العلوم أعلى مقام * ومزجتها بادلة عقلية *
توضح ما اسسته النقليه * وسميتها الدرر * في منع (عمر) *

فاقول مستعيناً بالله اعلم انه حدثت مسألة كثر فيها الكلام وتشقت الافهام في القرن
الرابع عشر وهي خلاف حصل بين سيديويه النحوى البصرى والشيخ محمد محمود بن
التلاميذ التركيزى الشنقيطي في (عمر) الذى على وزن فعل فقال سيديويه انه معدول عن
عامر علما وانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل المقدر وسيأتى أن الدليل اذا قام على
الشيء كان في حكم الملفوظ به وقال محمد محمود ان عمر منقول من جمع عمرة وانه مصروف
ودليله ان الاصل في الاسماء الصرف والمنع عارض وان المنقول عن الجمع المنكر يجب
صرفه * وانه لم يسمع في الشعر الا مصروفا وان علة المنع تقديرية واما سيديويه فانه قال في
كتابه ما نصه اعلم ان كل فعل اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف فالاسماء
نحو ضرر وجعل وثقب وحفر اذا اردت جماع الحفرة والثقبه واما الصفات فنحو قولك
هذا رجل حطام قال الحطام القيسي (قد لفها اليل بسواق حطام) فانما صرفت ما ذكرت
لك لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة وليست في آخره زيادة تأنيث وليس
بفعل لا نظير له في الاسماء فصار ما كان منه اسما ولم يكن جمعا بمنزلة حجر ونحوه وصار

ما كان منه جمعاً بمنزلة كسر واير واما ما كان صفة فصار بمنزلة قولك هذا رجل عمل اذا اردت معنى كثير العمل واما عمر وزفر فانما منعه من صرفهما واشباههما انهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما محدودان عن البناء الذي اولى بهما وهو بناءهما في الاصل فلما خالفا بناءهما في الاصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر ولا يجي عمر واشباهه محدوداً عن البناء الذي هو اولى به الا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام فان قلت عمراً آخر صرفته لانه نكرة الخ ووافقه ابن الحاجب قال في كافيته فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقاً كثلاث ومثلث وآخر وجمع أو تقدير كعمر وباب قطام في تميم ووافقه الزمخشري قال في المفصل في عدة موانع الصرف والوصفية في نحو احر والعدل عن صيغة الى أخرى نحو عمر وثلاث وقال ابن الحاجب في شرحه له والثاني من المعدول وهو الذي لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وانما يمتنع من الصرف ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر فلو لم يقدر لوجب ان يكون السبب الواحد مانعاً من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد أو صرفه وهو خلاف لغة العرب واذا صرف وجب ان يقدر اصلاً غير معدول اذا تقدير غير العدل مفسد مع الاستغناء عنه والاكثر في لغتهم منع صرف فعل علماً وجاء الصرف قليلاً كقولهم هذا ادد مصروفاً وكذلك لبد اسم النسر المعروف واما قزح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقوس قزح فغير مصروف فلو سمي بفعل مما ليس مسمى به في لغة العرب ولم يثبت كيفية استعماله فقيل الاولي منع صرفه اجراء له على الاكثر وقيل الاولي صرفه لانه القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على ان المعدول ان كان مشتقاً من فعل منع صرفه والا صرف ووافقه ابن مالك قال في المنتقى على العمدة الثالث المعدول عن فاعل الى فعل كعمر عن عامر ومثله فعل في النداء اذا سمي به منعه كعمر للعدل والعلمية فتقول رأيت غدر ومررت بغدر اسم رجل فلو سميت مما لم يثبت عدله مما هو على زنة فعل لصرفته كقولك في اسم رجل بجمع عمرة بعمر ومن هذا ادد فانه روي مصروفاً فلم انه غير معدول بخلاف ما روي ممنوع الصرف كعمر فان منع صرفه مع العلم بانتفاء غير العدل يدل على عدله والاختلاف النظائر في منعه من الصرف بالتعريف

وحده وقال في التسهيل وطريق العدل به سماعه غير مصروف طاريا من سائر الموانع قال
الداميني فاحتيج الى تقدير سبب آخر مع العلمية لينتأى منع صرفه والا ازم خرم قاعدة
معلومة وهو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بتنع الصرف ولم يقدر سبب آخر
غيره لامكان هذا دون غيره وفيه أن بعضهم نقل عن سيديويه ان أدد ممنوع من الصرف
وقال في كافيته وشرحها

والعدل معه مانع نحو عمر * ومثله مسمي به نحو غدر

الخامس وهو مالا ينصرف للعدل والتعريف وهو أقسام منها العدول عن فاعل علما
كعمر وعلامة عدل هذا النوع منع العرب صرفه مع استفاء التأنيث فكيف يقال ان ابن
مالك فاته ان القياس في عمر الصرف لكنه يعلم أن القياس لا يصار اليه مع وجود السماع وان
المعتبر في السماع النثر لا النظم لانه محل الضرورة واختصر البغدادى في خزنة الادب
كلام ابن مالك في العمدة في ذكره بيت الاعشى يرثي به منتشر بن وهب الباهلى من قصيدة
أخو غائب يعطيها ويستلها * يأتي الظلامة منه النوفل الزفر

وابن معط في الفصول قال مثال ما فيه العدل عمر لانه قالوا انه معدول عن عامر
فالعدل مع العلمية مانعان له من الصرف ووافقه المبرد في الكامل قال أعلم انه لا ينبغي شئ
من هذا الباب على الكسر يعنى باب حذام الا وهو مؤنث معرفة معدول في حال المعرفة
عن فاعل وكان فاعل ينصرف فلما عدل عنه فعل لم ينصرف وتابعه ابن جني في الخصائص
قال ان الاسماء التي ليست مؤنثة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنبؤ حلوله للصرف
ممنوعة فاذا لم يوجد فيها كان عدمه منها اشارة لكونها غير منصرفة كاحد وعمر ومثل هذا
في المعنى ما ذكره الدماميني في سبب بناء كيت وذيت قال والكلمة على كل حال مبنية وانما
بنينا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعراباً
ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام وأورد انه كان يجب ان لا تكون مبنية
أيضاً كالجمل وأجاب بانه يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد
ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع مالا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم
يجز أن يخلو منهما مثله بقى على الاصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء
راذ بعض المبنيات وهو الخالى عن الاعراب يكفيه غيره عن سبب الاعراب فعليه عن
سبب الاعراب في سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم الخ وتابعه في شرح التوضيح وابن

الناظم في شرح الالفية فان قلت ان الشيخ محمد محمود ذكر أن الغلط حصل من سيبويه فتابعه النحاة سلفاً وخلفاً قلت ذلك دليل على عدم غلطه لانه لو كان على الغلط لخالفوه لان الزجاج حكم بغلطه لما قال أن أيا الموصولة تبنى اذا أضيفت وحذف صدر صلتها وفي نصب غدوة بعد لدن وخالفه القراء في قوله أن مصادر الثلاثي لا تقاس مع وجود السماع وخالفوه في منع زفر وفي نفيه تنزية المصدر النوعي وجمعه وفي نفيه اقتران خبر كرب بان كما خالف هو شيخه أبا زبد الانصاري في مسألة فاذا هو اياها أو هي التي ناظر فيها الكسائي لما قدم بغداد في مجلس يحيى ابن خالد البرمكي فان أبا زيد قال ان العرب قالت فاذا هو اياها أو هي وخالف الحليل في أشياء كثيرة فكيف ينقادون للخطأ ويستمر الناس على ذلك اثني عشر قرناً هذا محال فان قلت ان الحال اتفاق الناس على الخطأ في مسألة شرعية وأما في اللغة فيجوز قال يس بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا مما تردده في بعض المتأخرين وأقول هذا عجيب فان الكلام في المسئلة قديم وقد أطال ابن حنن في الخصائص الكلام فيه انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس والا فلا لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ وقد لحص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه على انه أيضاً نقل في حاشيته على التصريح ان النحاة الآن استقر فلا يحدث فيه شيء قلت تخطئة النحويين في منع عمر مخالفة لجميع النصوص ولا شرع أيضاً لان الاحاديث هي أصل الشريعة ولم يرو عمر فيها الا ممنوعاً من الصرف (رجوع الى رد حجاج الشيخ محمد محمود) أما قوله ان عمر لما جاء له قبل التسمية عامر جاء عمر نجمع عمرة فقد سبقه اليه ابن مالك في شرح العمدة وقد تقدم الا ان ابن مالك قال لولا سماع ممنوعاً وكل النحويين يصرح بهذا أو يومئ اليه وكيف يعترفون بأن القياس في عمر الصرف الا أنه سمع ممنوعاً ثم يأسسون قواعدهم على سماع لا أصل له هذا محال عقلاً الا أن المعتبر في السماع عندهم النثر وأما النظم فهو محل الضرورة عندهم ولو أطر ألف شاعر مثلاً الى صرفه كان قليلاً بالنسبة لمن منه نثرأ قلت دعوى مساواة عامر علماء وعمر جمع عمرة في المحيى ضعيفة لان الاسم أول أصوله الافراد والجمع فرع فرعه وهو التنزية هذا اذا كان مذكراً فكيف والجمع مؤنث غير عاقل فان قلت ان الشيخ إنما ينكر محيى عامراً قلت قد جاء كما مر بن فهيرة وعامر ابن الطفيل فان قلت إن مراده إن عمر لم يسم مدة عامراً ثم سمى عمر قلت كذلك لم يعتمر كثيراً قبل

مولده ثم ولد وسمى عمر على إن عدل العلم عن علم من جنسه أقرب من نقله من اسم معني وأما قوله أن الأصل في الأسماء الصرف وأن المنع طاري فهذا مسلم له إلا أنه غفل عن القاعدة المشهورة وهي كون الطاري يزيل حكم الثابت قال ابن جني في الخصائص كياء النسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طاري كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معني التعمجب استحال خبراً وأما قوله أن إحدى علمتيه تقديرية فهي من الأشياء التي لا يعتد بها فذلك لا يقدح فيها لأن الدليل إذا قام على الشيء كان في حكم الملقوظ به وإن لم يجر على السننهم استعماله ذكره الاسيوطي في الاشياء والنظائر فكيف بما جرى على السننهم نظماً ونثراً فمن النظم قول ابن أبي ربيعة

كيف لي اليوم أن أرى عمر المر * سل بالهجر قبل أن يلقاني

(وقول الكمي)

أهوى علياً أمير المؤمنين ولا * أرضي بشتم أبي بكر ولا عمراً

وغير ذلك من الأشعار الكثيرة ومن النثر الأحاديث الصحاح التي رواها البخاري وغيره فمنها حديث الرؤيا وعرض على عمر وعليه قيص اجتره وحديث الرؤيا الآخرة فقالوا لعمر فذكرت غيرته الحديثان ومنها أن الحق لينطق على لسان عمر وقلبه وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة على أنه قد سمع ما هو أغرب من عمر وهو قولهم جاء بعلق فلق قال الاسيوطي في شرح ألفيته ومن أغرب ما وقع من هذا النوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعلق فلق بغير ألف ولا م ولم يصرف وقال في لسان العرب وجاء بعلق فلق أي بمجب عجب وقد أعلقت وأفلقت أي جئت بعلق فلق وهي الداهية ولا تجرى وقال ابن قاسم في شرح الالفية ذكر بعضهم في فعل علم جنس قال جاء بعلق فلق ولا يصرف وهو غريب اه فان قلت إن المتعبر عند الشيخ الاحتجاج بالشعر قلت فإذا لم خص عمر بالصرف دون غيره من مواعن الصرف فان كثيراً منها روى مصروفاً في الشعر واتفق على جواز صرفها ضرورة الاختلاف وورد أيضاً فيه كثيراً من الأسماء المجمع على وجوب صرفها ممنوعة للضرورة فينبغي للاستاذ أن يقول بمنعها فيعكس النحو الموجود ويحدث نحواً آخر (تنبيهان الأول) أن قال قائل هل وافق الاستاذ أحد على دعواه قلت نعم وافقه صاحب الامثال كما ذكر

هو في ميميته التي يمدح بها أسكار الثاني النصراني ووافقه بعض معاصري أهل مصر فان قلت هل يعد هذا خلافا قلت نعم فان قلت كيف تهتدى الى الحق قلت ترجع الى الكتاب فقد قال تعالى وان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اطلق بعمر ممنوعا ومن الحجج القاطعة لدعواه قوله هو في قصيدته التي يخاطب بها أهل مصر في شأن الحفنين الاسودين

وقال اله الناس للناس اشهدوا * ذوي عدل ان رمت حكومة عادل

لان لبس الحفنين الاسودين رواء المقبرة وابن الحصيب فما باله هو لا يقبل شهادة جميع النحويين والمحدثين واللغويين فقد نص الجوهري في صحاحه على منع عمر وتابعيه ابن المكرم في لسان العرب وصاحب القاموس والمصباح (التثنية الثاني) اعلم ان للعرب اشياء يغلب الاستعمال القياس فيها قال ابن الحشاش في شرح الجرجانية ان في النحو مواضع يغلب الاستعمال القياس فيها وان فيه اصولا في القياس مرفوضة ويجوز للشاعر الرجوع اليها قلت وعمر من تلك الاشياء وقال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين أحدهما ما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر لانمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه العرف الذي لا يفارق الاسم لمشابهة الفعل من وجهين فمقي احتجت الى صرفه جاز أن تراجع فصرفه الخ (فوائد مهمة) الاولى في فائدتي عدل عمر قال ابن أم قاسم ذكر بعضهم لعدله فائدتين احدهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة (الثانية) في أنواعه قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي العدل على أربعة أوجه عدل في الامداد نحو أحاد ومثنى وثلاث وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام حكما نحو آخر وهذا لان آخر في الاصل افعال تفضيل وهو ضد أول ورجل آخر معناه أشد تأخراً في الذكر هذا أصله ثم أجرى مجرى غيره (الثالثة) الفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعني آخر أخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الضرب لانه اشتق من الاصل لمعني الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظاً ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره ولا يكون

العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سبباً في منع الصرف لانه فرع المعدول عنه
 (الرابعة) العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي
 علميته بالغلبة ذكره أبو حيان وقال في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة أقوال
 أحدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً والثاني انه مرتجل غير مشتق
 لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقاً لوزن
 المعدول عنه حتى يكون منقولاً والثالث انه ليس منقولاً على الإطلاق ولا مرتجلاً على
 الإطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل
 لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه (الخامسة) قال في الاشباه والنظائر اختلاف
 هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلاً فقل لا فان غطفان من الغطف وهو سمة
 العيش وعمران وحمدان لهما أفعال وانما الذي يقدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمى ثم ينقل
 الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق أن الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق
 لا بد أن يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمي به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى
 فلا يكون مرتجلاً (السادسة) في الكلام على الاطراد والشذوذ قال في الاشباه والنظائر
 وهما متقابلان فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع
 الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذاً قال والكلام
 في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهو الغاية
 المطلوبة ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك قولهم مكان مقبل هذا هو القياس
 والاكثر في السماع باقل والاول مسموع أيضاً والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في
 القياس نحو قولهم استحوذواستصوبت الامر واستنوق الجمل والرابع الشاذ في القياس
 والاستعمال جميعاً كتثميم مفعول مما عينه واو أوياء نحو ثوب مصوون وخذمه مطبوبة به
 نفساً أو نفس واعلم أن الشيء اذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع
 السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلاً يقاس عليه غيره فان كان الشيء شاذاً في
 السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في
 امثاله انتهى باختصار

وقال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه أي النادر لا يفرد بحكم يصير به اصلاً بل ينبغي
 ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراساً من نقضها قال وما من

علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجمالية وقال الجار بردي في شرح الشافيه اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس نكز عال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم (السابعة) في تعريف المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العمل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظاً او تقديرأ دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما فيه الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة مخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة اهـ (مسئلة) اختلف النحويون في الصرف فذهب المحققين كما قال أبو البقاء في الباب انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين وينبغي على هذا الخلاف ما اذا اضيف ما لا ينصرف ودخلته أل فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجز بالكسرة فقط وقال في البسيط الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازال التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهية أن يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم فانه حكي حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء وكراهية أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام وقال ابن يعين في شرح المفصل اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق أن الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة وبذل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا القول اذا قلت مررت بالرجل الاسمر واسمر كم الاسمر باق على منع صرفه وانما أنجز لان الشبه قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول لكون الاسم منصرفاً لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة الاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسميه فانصرف

(الثامن) في الفرق بين التنوين والنون الخفيفة قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين ففي لقي النون الخفيفة ساكن سقطت عنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك خطأ لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالباً لان الافعال أضعف من الاسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الاسماء مع أن نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرى عن اللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحط ما يلحقه عن ما يلحقه التنوين لزمها الحذف عند التقاء الساكنين قال أبو على لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل منزلة يعني تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين اهـ (التاسعة) في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف الا بشبهه للفعل من وجهين وبني بشبهه للحرف من وجه واحد وبيان العلة فيهما قال في الاشياء والنظائر يكفي في باب الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لابد من مشابهته له من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البناء وعسلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة فاما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الأعراب وانما تحدث فيه ثقلاً ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الاصلة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقيق الثقل بمتاضدهما وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم قال ابن الحاجب في أماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن أصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعاً آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ألا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف أحدهما من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوز ان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الآدمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي فشبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعددة

بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن النحاس في التعليق فان قيل لم يثبت الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرج عن حقيقة فلولاً قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولاً واحداً وقال ابن الدهان في الفرع قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما شبه الفعل الاسم أعطيتوه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتوه كل البناء فالجواب ان الاعراب لما كان يتبع بعض أعطي الفرع فيه دون ما الاصل ولما كان البناء لا يتبع بعض تساوى الاصل والفرع فيه وقال ابن اياز فان قيل ان حرف الجر يمنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخل على ما لا ينصرف لا يجزى في موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك قيل ان الفرق من وجهين أحدهما ان اللام والاضافة يغيران معني الاسم ألا تراهما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر تجرى مما بعدها مجرى الاسماء التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا أخرى منها ان الالف واللام والاضافة أبعدت الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجته منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه فأما اذا دخل قبل دخول اللام والاضافة فانه يصادفه ثقيلاً فلا ينفذ فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قامة مقام التنوين فكان الاسم منوناً والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن فليس العامل كذلك ومنها اننا لو اعتبرنا العوامل الاوائل لبطل أصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف (فائدة) الاسماء غير المنصرفه تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في أماليه الاسماء المبنيّة لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لا يدخلها الاعراب فيدخلها التنوين وقال في الاشياء والنظار (قاعدة) الاصل في الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقاً ما لم يعضد باخر يجذبه عن الاصل الى الفرعية قال في البسيط ولظايره في الشرعيات ان الاصل برأية الذم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعضد باخر ومن ذلك انه يكفي في عوده الى الاصل أدنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك صرف أربع من قولك مررت بنسوة أربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتباراً لاصل

وضعه وهو المدد وقال ابن اياز أصل الاسماء الصرف لعلتين أحدها ان أصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي انواعه والثاني ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد فان قيل لم لم تكن اللمة الواحدة مائة من الصرف قيل لوجوه أحدها ان الأصل في الاسماء أن تكون منصرفة فليس لللمة الواحدة من القوة ما يجذبها عن الأصل وشبهوا ذلك ببرائة الذمة فانها لما كانت هي الأصل لم تصر مشغلة بالإشهادة عدلين وذلك لان الأصول تراعي ويحافظ عليها الثاني ان الاسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة ولوراعينا الوجه الواحد وجهه لانه أثرأ كان أكثر الاسماء غير منصرفة وحينئذ تكثر مخالفة الأصل الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الأصل الى حيز الفرع الا بسبب قوى فان قال قائل ان هذا البحث يقوى حجة الشيخ محمد محمود لان علة العدل باطلة لانها تقديرية قلت قد تقدم أن الشيء اذا قام عليه دليل كان في حكم المملووظ به وأيضاً فنقرر ان العلماء مصدقون في أقوالهم بمباحث معهم في أفهامهم فانهم نقلوا منع عمر عن العرب فان قلت أن هذا الكلام يدل على أن الشيخ محمد محمود له أن يبحث مع النحويين في علة العدل دون منع عمر قلت من يمنعه أن يأتي بعلة غير العدل الا أنه اذا لم يأت بأحسن منها لا يلتفت اليه (العاشرة) في الخلاف في عمر هل يثنى ويجمع أولا قال أبو البقاء في الباب ولهذا أي لكونه لا يوجد الا علما غير منصرف قالوا انه اي عمر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم جنساً والعلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد ان يجري مجرى الجنس فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع كما يقال تأبط شراً كلهم قال عبد القاهر في المقصد قال أبو عثمان ان القياس أن يقال في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمران لانه صيغة خصت بالعلمية

وقال أبو علي الفارسي في الايضاح والخامس ما يكون معدولاً وهو كل ما وجدته لا تصرفه العرب مثل عمر وثل وجشم ودلف وزحل الكوكب لا تقول الجسم والزحل وانما يتبين فعل المعدول مما ليس بمعدول بان المعروف لا ينصرف فاذا رأيتهم منعوه الصرف فاحكم بمعدله وبأنه لا يدخله الالف واللام لانه يجتمع فيه العدل والتعريف وقال الدماميني عند قول ابن مالك في التسهيل التثنية جمل الاسم القابل لدليل اثنين متفقين في اللفظ الخ غالباً لا دائماً فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر

والعمران في أبي بكر وعمر وقال في الاشياء والنظائر ان العلم قد يرد جنساً بعد نعم وبئس ونصه فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنساً مرفاً باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر ابن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على جنس وقد يجعل العلم جنساً منكراً وذلك بعد لانحو لاهيتم الليلة للمطبي ولا بصرية لكم وقضية ولا أبا حسن لها وقال ابن مالك في الكافية

وان أتاك علم وهو اسم لا فكن له بشائع مؤرلاً
كقولهم في رجز مروي لاهيتم الليلة للمطبي

(الحادية عشر) في أن الضرورة ما وقع في الشعر لا ما لا محيد عنه للشاعر قال أبو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمم من أن يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم الاجاء الى الشيء فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً لانه مامن ضرورة الا ويمكن ازالتهما ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرنا والا كان لا توجد ضرورة لانه مامن لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في الخصائص سئلت أبا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للمرب أولاً فقال كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرتهم عليه حظرتهم علينا وإذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن فروعها اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل والكوفي يري فنيحه في محل الجرئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ذكره في البسيط وقاله في الاشياء والنظائر ومن كلام أبي حيان يظهر لك أن جميع ما نقله الشيخ محمد محمود

الشجيطى لا ينهض له حجة في صرف عمر (تنبيه) اذا أمكن الشاعر أن لا يصرف عمر في شعره فهو أحسن لأن ما لا يؤدي الى الضرورة أولى مما يؤدي اليها نص عليه في الاشياء والنظائر (الثانية عشر) في تحرير الخلاف في المنصرف هل يجوز منعه للضرورة أولا قال ابن الأنبارى في الأناصاف في مسائل الاختلاف بين البصريين والكوفيين ما ملخصه مسألة ذهب الكوفيون الى انه يجوز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر واليه ذهب أبو الحسن الاخفش وأبو على الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون الى أنه لا يجوز واجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر انه قد جاء ذلك كثيراً في اشعار الى ان قال واما البصريون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا انه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف لان الاصل في الاسماء الصرف فلو انا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لادى ذلك الى رده عن الاصل الى غير أصل وكان أيضاً يؤدي الى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من هو في نحو قوله

فبيناه بشري رحله قال قائل * لمن جمل رجب الملائم نجيب

فانه لا يؤدي الى الالتباس بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما والذي أذهب اليه في هذه المسئلة مذهب الكوفيين لكثرة الثقل الذي خرج عن حد الشذوذ والقلّة لالقوته في القياس وأما الجواب عن كلمات البصريين فظاهراً ما قولهم انما لم يجوز ترك صرف ما ينصرف لانه يؤدي الى رده عن الاصل الى غير أصل قلنا هذا يبطل بحذف الواو من هو في قوله فبيناه يشري رحله الخ خصوصاً على أصلكم فان الواو عندهم اصلية لازائده كما هي على أصل الخصم زائده وقولهم انما جاز لانه يؤدي الى الالتباس بخلاف هاهنا قلت الجواب عن هذا من وجهين احدهما انا لانسلم انه لا يؤدي هاهنا الى الالتباس لانك تقول غزا هو فيكون توكيداً للضمير المرفوع فانه فاعل فاذا حذف الواو منه التبتت الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بانه مفعول نحو غزا فانه يجوز أن لا يظهر حركتها قال الشاعر

تراه كان الله يجمع الله * وعينه ان مولاه تاب له وفر

الى أن قال والوجه الثاني انه يبطل بصرف ما لا ينصرف فانه يقع لبس بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو قوله (قوا صدمكة من ورق الحصى) وكذا سائر صرف ما لا ينصرف ومع

هذا فقد وقع الاجماع على جوازه وكذلك هاهنا فان قالوا الكلام به يحصل القانون دون الشعر وصرف مالا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لانه لا يلتبس ذلك في اختيار الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فانه اذا كان الكلام هو الذى يحصل منه القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف اذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام والله أعلم ومن هنا يظهر لك ان الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنجيطي لا يستطيع أن يهدم قانونا أسسته أكابر الأئمة مستندين الى ماسمعهه بأذانهم من نثر العرب ببيات شعر رواها (تبيينان) الاول ظاهر كلام ابن الانباري ان ترك صرف ما ينصرف كثير مطرد وظاهر كلام ابن مالك في الالفية انه قليل في قوله

(ولا طرار أو تناسب صرف ذرا المتع والمصرف قد لا ينصرف)

لان قد للتقليل (الثاني) تقدم في كلام ابن الانباري ان جواز صرف مالا ينصرف مجمع عليه وهذا يقتضي الاطلاق في جميع مالا ينصرف مع انه نقل في كتابه هذا ان الكوفيين لا يجوزون صرف أفعل منك ونصه مسألة ذهب الكوفيون الى ان أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر وذهب البصريون الى انه يجوز صرفه في ضرورة الشعر أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا ذلك لان من لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصاله بها ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من العمرين وما أشبه ذلك فدل على قوة اتصاله به فلهذا قلنا انه لا يجوز صرفه ومنهم من تمثل بان قال انما قلنا ذلك لان من يقوم مقام الاضافة ولا يجوز الجمع بين التثنية والاضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الاضافة وانما لم يحز الجمع بين التثنية والاضافة لانهما دليلان من دلائل الاسماء فاستغني باحدهما عن الآخر وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا انما قلنا بجواز صرفه لان الاصل في الاسماء كلها الصرف وانما يمنع بعضها من الصرف لاسباب عارضة تدخاها على خلاف الاصل فاذا اضطر الشاعر ردها الى الاصل ولم يعتبر تلك الاسباب المعارضة التي دخلت عليها قال أبو كبير الهذلي

ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فعاش غير مهبل

فصرف عواقد وهي لا تنصرف لانه ردها الى الاصل الى غير ذلك مما لا يحصى

كثرة في أشعارهم والذي يدل على هذا ان مالا أصل له في الصرف ودخول التثوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة لانه لا أصل له في ذلك فيرده الى حالة قد كانت له فاذا ثبت هذا فنقول أفعل منك اسم والاصل فيه الصرف وان ما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة أحر وكما وقع الاجماع على ان أحر يجوز صرفه لضرورة الشعر ردا الى الاصل فكذلك أفعل منك ثم اذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الاصل الى غير أصل فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل الى أصل وهل منع ذلك الرفض للقياس وبناء على غير أساس وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما قولهم ان من لما اتصلت به منعت من صرفه قلنا هذا باطل لان اتصال من ليس تأثيراً في منع الصرف وانما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف الذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا زيد خير منك وشر منك فيصرفون مع اتصال من بهما ولم يمنعوهما الصرف بدخول من عليهما واتصالهما بهما ولو كان كما زعموا لامتنع ان ينصرف لاتصال من بهما فلما انصرفا مع اتصال من بهما دل على ان اتصالهما بهما لا اثر له في منع الصرف وانما امتنعا من الصرف لوزن الفعل والوصف والذي يدل على صحة هذا انه لما زال وزن الفعل من أخير منك وأشر منك صرف لانه لما حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال وأدغموا احدى الرائيين في الأخرى من قولك شر منك لان لا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة لأن ذلك مما يستنقل في كلامهم نقص عن وزن الفعل فلما نقص عن وزن الفعل بقي فيهما على علة واحدة وهي الوصف فيرد الى الاصل وهو الصرف لان العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الاصل وأما قولهم انه لا يثنى ولا يجمع لاتصال من به قلنا انما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه الأول انما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لانه تضمن معنى المصدر لانك اذا قلت زيد أفضل منك كان معناه فضل زيد يزيد على فضلك فجعل موضع فضله أفضل فتضمن معنى المصدر والفعل معاً والمصدر والفعل مذكران ولا يدخلهما تثنية ولا جمع فكذلك ما تضمنهما والوجه الثاني أن ما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لانه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد والثالث انما لم يثن ولم يجمع لان التثنية والجمع انما يلحقان الاسماء التي تنفرد بالمعاني وأفعل اسم مركب يدل على فعل وغيره فلم يحز تثنيته ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان

وانما فعلت ذلك العرب اختصاراً واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره ولم يحجز تأنيده لما ذكرناه من تضمنه معنى المصدر والمصدر مذكر ثم على أصلكم انما وحدها فعل لانه جرى مجرى الفعل ولهذا كانت اضافته غير حقيقية وأما قولهم ان من يقوم مقام الأضافة فلا يجوز الجمع بين التنوين والاضافة قلنا لو كان الامر كما زعمتم لوجب ان يدخل الجر في موضع الجر كما اذا دخلته الاضافة فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون في موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم اليه وأما قولهم انما لم يحجز الجمع بين التنوين والاضافة لانهما دليلان من دلائل الاسماء قلنا لا نسلم انما لم يحجز الجمع بين التنوين والاضافة لوجهين أحدهما ان الاضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لادى ذلك الى أن نجتمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان والوجه الثاني ان الاضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلو جوزنا الجمع بينهما لادى ذلك الى ان نجتمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان وما ذهبوا اليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف فانهما يجوز اجتماعهما نحو مررت بالرجل وان كانا دليلين من دلائل الاسماء الى غير هذين الدليلين من دلائل الاسماء والله أعلم وقال المرادى في شرح الألفيه أما صرف ما يستحق المنع في الضرورة فمتفق على جوازه ومنه قوله

فاتاهما احيمر كاخ السهم^١ بهضب فقال كوني عقيرا

وهو كثير وقد اختلف في نوعين أحدهما ما فيه الف تأنيث مقصورة فنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقول المسلم بن رباح

اني مقسم ماملكت فجاعل * ذخرا الآخرتى ودينا تنفع

انشه ابن الأعرابي بتنوين دنيأ وقال بعضهم في رد هذا القول ان الالف قد يلتقى بساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول لأقامته الوزن فينون ثم يكسر قلت ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون وهو تفصيل حسن والثاني أفضل منك منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها ومذهب البصريين جوازه لان المانع له الوزن والوصف كاحمر لامن بدليل خير منك وشر منك لزوال الوزن الى أن قال واما منع صرف المستحق للصرف للضرورة ففي جوازه خلاف مذهب أكثر البصريين منه ومذهب الكوفيين والاحفش والفارسي جوازه

واختاره المصنف وهو الصحيح لثبوت سماعه ومنه

فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في جميع

وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية فأجاز منه لوجود إحدى العائتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً انتهى باختصار (فائدة مهمة) تناسب قوله آنفاً أن ما فيه ألف التانيث المقصورة منع بعضهم صرفه للضرورة لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص قال ابن جني في الخصائص باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة هنا موضع كان أبو حنيفة رحمه الله يراه ويأخذ به وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مشبه بها يقتضي التعبير فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة ما منه هربت فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة اهـ

قلت مراده أبو حنيفة الدينوري لا الامام الاعظم والله أعلم

قد ذيلت هذا الكتاب بثلاث عشرة فائدة

- ٧ الفائدة الأولى في عدل عمر
 - ٧ الفائدة الثانية في أنواع العدل
 - ٧ الفائدة الثالثة في الفرق بين العدل والاشتقاق
 - ٨ الفائدة الرابعة في العلم منه منقول ومنه مستجول ويدهما واسطة
 - ٨ الفائدة الخامسة هل يقدح الاشتقاق في العلم أولاً
 - ٨ الفائدة السادسة في الاطراد والشرود
 - ٩ الفائدة السابعة في تعريف المنصرف وغير المنصرف والواسطة بينهما
 - ١٠ الفائدة الثامنة في الفرق بين التنوين والنون الحفيفة
 - ١٠ الفائدة التاسعة في بيان كون الاسم لا يمنع من الصرف إلا بشبهه للفعل من وجوبين ويبنى لشبهه للحرف من وجه واحد اتفاقاً فيهما
 - ١٢ الفائدة العاشرة في الخلاف في عمر المعدول هل يثنى ويجمع أولاً
 - ١٣ الفائدة الحادية عشر في بيان أن الضرورة ما وقع في الشعر مالا محيد عنه للشاعر
 - ١٤ الفائدة الثانية عشر في تحرير الخلاف في المنصرف هل يمنع للضرورة أولاً
 - ١٨ الفائدة الثالثة عشر في بيان أن تغيير الشيء إذا أوقعك فيما يجب تغييره فالأولى عدم التغيير
- قد تم بمون الله تعالى طبع هذا الكتاب والرسالة التي نهنا عليها عدلنا عن طبعها معه

ولما أطلع عليها حضرة العلامة الأديب ذو الرأي المصيب الشاعر الجيد ذو الرأي
المسيد الشيخ سليم أبو الأقبال اليعقوبي الذي نجل صاحب النضيلة والتأليف المشهورة
الشيخ حسن أفندي اليعقوبي قال مقرر ظا لها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

بعد ما حمد الله تعالى على وافر نعمه وأصلى واسلم على حبيبه ومصطفاه أقول أن
من الفرص التي ياتهن ما الدائل في حياته ويتطلبها بين الخاصة والعامة سنان حال حله
وحال ترحاله مطالعة كتاب يأخذ به إلى سماء الارتقاء فيجلسه على منصة الفضل وأريكة
الفضلاء كما أن من الضوال التي يشدها من أراد أن يحرز قصب السباق في ميادين الأدباء
مسامرة أديب يبط بأدبه حوالئ الأيام ويبدد بجزاز آرائه أو أبد الشكوك والأوهام وينشر
على أختلائه أعلام معاوماته حتى يكون السكل راتماً بين آله المزهرة الرياض حائماً حول
نعماته المترعة الحياض ويمد لهم سرادق ادواقه وآدابه حتى يخلق مسامروه بما تخلق
به من الذوق السليم ويتجولوا بما تحلى به من محاسن الآداب ومكارم الاخلاق لهذا أراني
ولوعاً بمطالعة مارق لذوى النفوس الزكية وراق كثير التسأل عما يوضح الانسان بأوشحة
العلوم المنطوق منها والمفهوم وينهج به مناهج المعارف التالذ منها والطارف كتاب
صديق الأديب والجهيد الأديب نبراس الفضلاء الشيخ أحمد أفندي الشنقيطي المسمى
بالدرر في منع عمر

كتاب صاغه لسين * تحمكي نظمه (الدرر)

فلأزيد يضارعه * ولا عمرو ولا (عمر)

فله كتاب جمع به الفاضل بين رفة المعنى وجزالة المبني حتى كشف به عن مهمات
المسائل غياهب الشبهات وسهل صعب المعضلات ووعر المشكلات بحث فيه حفظه الله عن
مسئلة وقع فيها نزاع حديث ولكن عند التأمل يرى مطالعوه مسائل كثيرة ما نظمت
كهذا النظم في سلك من الاسلاك ولا جمعت كهذا الجمع في كتاب استنبطها حضرة المؤلف
من كلام المتقدمين الذين آمنوا النار في عظام الزلل حتى سلكوا بتأليفهم مسالك
الصواب ونهجوا مناهج السداد فكانوا ضرراً في جبين الدهر وكانت ولم تزل تأليفهم بهجة
لناظرين كامام النحو سيديه والامام أبي على الفارسي والعلامة بن مالك وغيرهم ممن

لهم في معقول العلم ومنقوله اليد الطولى والقدم المراسخ وبالجملة فقد بني صديقنا كتابه
على أساس قويم وشيده بآرائه التي تفعل بالفؤاد فعل الصهباء أو أشد فعلاً حسبه ما أقامه
من الحجج والبراهين وكفاه اتباعه سبيل الصواب وطريق الرشاد كيف لا وما سلك
بكتابه هذا وغيره إلا مسالك من امتطوا أوج الآداب وارتقوا ذروة الحق ومن أتبع
الحق فقد فاز فوزاً عظيماً

